الخيارات الاسترايجية امام حكومة الاقليم في ظل الظروف الراهنة: بين المراهنة على بغداد والاعتماد على الذات والتحالف الغربي

دراسة من اعداد د. عثمان علي ، مدير مركز تاسك الدراسات الاستراتيجية

تمرالاقليم بازمة مالية وسياسية حادة قسما منها نتيجة ظروف دولية واقليمية لم تكن من صنع يدها وقسم منها افرازا لسياسات غير صائبة التي اتبعتها حكومات الاقليم في الماضي والتي ورثتها حكومة السيد مسرور البارزاني عن الحكومات السابقة. ولكن مهما كان السبب ومن يكون الطرف المسؤول عما الت اليه الظروف ان حكومة الاقليم ومكتسبات شعب كوردستان في هذا الاقليم اصبح في مهب الريح وان الاقليم ليس ملك حزب او عائلة ولا يمكن لنا في هذه الظروف التفرج او توزيع اللوم والتهم.ونحن اليوم اكثر من اي وقت مضى بحاجة الى اقلام جريئة تبين الصواب وتشعل شمعة في هذا الظلام الدامس وتعطي الامل بدلا من التشهيربقادة الاقليم او محاولة التستر على العيوب اومجاملة المسؤوليين.

وفي تصورنا ليس امام حكومة الاقليم الا خيارين لا ثالث لهما في الخروج من الازمة الحالية ذات الابعاد المتعددة داخليا وخارجيا. الخيار الاول وهو الوصول الى اتفاق شامل مع الحكومة المركزية والخيار الثاني اعتماد على الذات وتحقيق الاصلاح والمصالحة الوطنية وطلب الدعم الدولي لتفادي الازمة .ونعرض هنا سمات وايجابيات كل خيار ونترك لكم ولصناع القرار في الاقليم الحكم على مدا صواب كل من الخيارين.

وكان مجلس النواب، قد أنهى خلال جلسته أول أمس الاربعاء، القراءة الأولى لمشروع قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠، كما صوّت المجلس على صيغة قرار يلزم الحكومة العراقية بإرسال قانون موازنة 2020 في موعد أقصاه نهاية الشهر الحالي.وفي 12 نوفمبر2020 اقر القانون مع ورد فقرة فيه تحضر الحكومة من ارسال 320 مليار دينار من القرض المقترح والذي طالب به نواب الكرد. علما ان التصويت جرت على القانون بطريقة احادية وفي غياب نواب الكرد الذين غادروا الجلسة التي ناقشت وصوتت على القرار.

وقال السيد مسعود بارزاني،زعيم حزب الديمقراطي واكثر قادة الاقليم نفوذا ، في بيان شديد اللهجة: «بأسف بالغ، يطعن الجهات السياسية من المكونين الشيعي والسني في مجلس النواب العراقي مرة أخرى ظهر شعب كردستان؛ لجأوا إلى استخدام موازنة وقوت شعب كردستان ورقة للضغط على إقليم كردستان». وأضاف أن «القانون الذي شرعه مجلس النواب العراقي، دون أخذ الشراكة والاتفاقيات المبرمة بنظر الاعتبار، نعتبره ورقة سياسية وضغطاً على الإقليم ومعاقبة لشعب كردستان.

ومن جهته، رأى الرئيس العراقي برهم صالح، في بيان رئاسي، أنه «من المؤسف أن إقرار القانون قد تم بغياب التوافق الوطني، وتحديداً من المكون الكردي، مما يشكل سابقة سلبية في العمل السياسي». ولفت إلى أن «الترحيب بتوفير رواتب الموظفين في العراق لا يمكن أن يكون مكتملاً من دون حل لرواتب أقرانهم من موظفي الإقليم، وهم مواطنون عراقيون لهم حقوقهم المنصوص عليها في الدستور».

ولكن القرار كشف ايضا مدى الهشاشة والضعف والتشتت في الموقف الكوردي داخليا ازاء قرارمصيري كهذا. امتد الخلاف الذي تجدد بين بغداد وأربيل إثر إقرار البرلمان العراقي قانون الاقتراض، فجر أمس الخميس، ليشعل خلافا جديداً بين الأحزاب الكردية، فبعد أن عدّ حزب البارزاني القانون ورقة ضغط على الكرد، ردّت عليه أحزاب كردية أخرى، محملة إياه مسؤولية ذلك، بسبب إدارته "غير الشفافة" لموارد إقليم كردستان، على حد وصفها.

وكان لتغريدة لاهور الطالباني ودعوة الاتحاد الوطني واطراف اخرى الى عدم عقد اجتماع الاطراف السياسية في الاقليم لتدارس هذا الموقف الحساس والمصيري هي اشارة حمراء للحزب الديمقراطي الكوردستاني بأنه ان اوان لمراجعة سياسته في التعامل مع الاطراف الكوردية. وكل المطلعين على السياسة يعلمون ان المعارك المصيرية لا تخاض وبنجاح بمعزل عن تحقيق الوحدة الوطنية وعن جبهة داخلية رصينة. علما ورد في الفرات نيوز} تعليق لاهور شيخ جنكي الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني، قائلا فيهاعلى تويتر: ان دغدغة المشاعر القومية لن تعالج الازمة المالية.واضاف: يجب الا نسمح بان تضع الاخطاء السابقة المتراكمة مستقبل شعبنا امام المخاطر، الاوضاع المعيشية لاية عائلة في اقليم كردسان مقدسة ويجب علينا حمايتها.واوضح الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني: لايجوز ان تضعنا الانفعالات على طريق اخطاء اخرى، قيادة كردستان تحتاج الى هدوء ومراجعة جذرية لانقاذ ما يمكن انقاذه في كردستان العراق ويجب ان يكون الحل عندنا وليس الازمات.

ووفقاً لمسؤول كردي رفيع، تحدث لـ"العربي الجديد"، شريطة عدم ذكر اسمه، فإن "الموقف بين الأحزاب الكردية شهد خلافات واسعة بالساعات الأخيرة الماضية، إثر إقرار البرلمان قانون الاقتراض، إذ حمّلت عدة أحزاب كردية، الحزب الديمقراطي الكردستاني (حزب البارزاني) مسؤولية ذلك، على اعتبار أنه (الحزب) هو الذي يدير حكومة الإقليم، ومواردها".

وأكد المسؤول الكردي ذاته أن "الأحزاب الكردية الأخرى، وأبرزها الاتحاد الكردستاني والتغيير، نأت بنفسها عن مسؤولية إقرار القانون، رغم عدم قناعتها به"، مشيراً إلى أن "الخلاف بين الأحزاب تعمّق بعد تقارب أخير بينها". ورأى أن "حزب البارزاني، لا يريد اختلافاً بالمواقف الكردية، وأنه يسعى حالياً للتمهيد للقاء مع تلك الأحزاب، لبحث فرصة لوحدة الموقف".

النائبة عن الاتحاد الوطني الكردستاني، آلا طالباني، ردّت على حزب البارزاني، في تغريدة قالت فيها، إن القانون "ليس مؤامرة طائفية أو عرقية على الكرد، بل هو نتيجة السياسة غير الشفافة لإدارة موارد الإقليم تجاه الشركاء"، مشددة "لا حل دون الجلوس مع الشركاء للوصول لحل جذري لجميع الملفات العالقة".

ما حصل فجر اليوم في مجلس النواب ليس بمؤامرة طائفية أو عرقية على الكورد، بل هو نتيجة السياسة غير الشفافة لإدارة موارد الإقليم تجاه الشركاء.

لا حل دون الجلوس مع الشركاء للوصول لحل جذري لجميع الملفات العالقة.

— Ala Talabani آلا طالباني (@TalabaniAla) November 12, 2020

أما النائبة عن حركة الجيل الجديد الكردية، سروة عبد الواحد، فقد أبدت استغرابها من مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقالت في تغريدة لها "عجبي على من يتحدث عن المؤامرة ضد الشعب الكردي، وهو مسؤول عن قوت الشعب الكردي منذ 1991"، مؤكدة أن "نواب الشيعة والسنة قاموا بواجبهم تجاه موظفيهم، وأن من المعيب أن يتم إطلاق اسم المؤامرة على المصلحة العامة".

ودعت السلطة الكردية إلى "إعادة واردات النفط والمنافذ الحدودية والإيرادات المحلية، وهي تكفي للرواتب (رواتب الإقليم)".

أما النائب عن كتلة التغيير، علي حمه صالح، فقد رأى أن في القانون فرصاً جديدة للإقليم. وقال في بيان: "يجب على المسؤولين الكرد، أن يتحققوا بشأن القانون قبل إصدارهم بيانات الرفض"، معتبراً أن "السياسي الماهر هو الذي يبحث عن الفرص، ولا يقرر الرفض بسرعة، ولا يرفع شعار العداء.

وقال أمين عام الحزب الاشتراكي، محمد حاجي محمود في تصريح صحفي، إنه “على ممثلي إقليم كردستان مغادرة بغداد وعدم مطالبة الحكومة الاتحادية بالمستحقات المالية بعد الآن”، داعياً إلى “استخدام أوراق الضغط التي يملكها الكرد”.

وأضاف، أن “مجلس النواب العراقي يتعامل مع الكرد على إنهم قائمة انتخابية وليس مكوناً”، مشيراً إلى أن “الكرد هم قومية وليسوا قائمة، ولذلك اعتقد أن العراق لن ينفذ أي اتفاق مع الكرد، ولن يطبق الدستور”.

وتابع: “تم تمرير مشروع قانون تمويل العجز المالي في الموازنة بغياب الكرد وإذا استمر الكورد في بغداد على هذا النحو، فسوف يعاملون بأكثر مما جرى”، مبيناً أن “التحركات التي يقوم بها البرلمان ضد الكرد هي نتيجة لعدم توحد القوى الكوردية”.

وصرح السياسي المخضرم الدكتور محمو عثمان : “في وقت تقطع فيه بغداد قوت أهالي كردستان، فإنه لا معنى لبقاء الكرد في البرلمان العراقي،ولماذا يجب أن يكونوا الان في بغداد”، معرباً عن “اعتقاده بأن انسحاب الكرد من بغداد أفضل بكثير من بقائهم هناك مع إعادة تنظيم صفوفهم في إقليم كردستان”. وضاف، أن «مشكلة إقليم كوردستان هذه المرة ليست مع الحكومة العراقية بل مع الكتل النيابية الشيعية التي تعادي حكومة الكاظمي يضاً»، لافتاً إلى أن «هذه الكتل تريد إضعاف الكاظمي على تنازلات سياسية منه ودفعه باتجاه مواقف الكتل الشيعية سياسياً».

https://www.sotaliraq.com/2020/11/13

وصرح عبد الله ورتي، المتحدث باسم الحركة الإسلامية الكودستانية :

"مع اقتراب الانتخابات المبكرة في العراق، تسعى الكتل والأحزاب والأطراف السياسية في البرلمان العراقي إلى ضمان التصويت لها، ومع الأسف، هذه الجهات ترى أن معادة الكورد وإقليم كوردستان سوف تزيد من أصواتها، لذا اتخذت قراراً مناهضاً لشعب كوردستان، لا يتوافق مع القوانين والدستور" !!

http://iraqtoday.com/ar/news

وللقرار اكثر من مدلول حيث يعتبر سابقة خطيرة في الاحادية في اتخاذ القرار ويخالف ديباجة الدستور التي تنص على الشراكة بين المكونات والعرف المتبع في السياسة العراقية. والقرار يعد انتصارا للرؤية التي بدأت بتبنيها المعسكر الشيعي منذ رحيل الامريكان عام 2011 والتي تنادي "بحكم الاغلبية" والترجمة العملية لها تعني احتكار كل القرارت المصيرية في العراق. علما ان كونهم الاغلبية البسيطة ( اوالساحقة التي تنادي به المتطرفين منهم) لم تؤكده اي احصاء رسمي في العراق بل هي مكافئة امريكية لهم لتحالفهم معها لاسقاط النظام السابق .ويقر معظم فقهاء القانون الدستوري الدوليين ان مبدأ الاغلبية البسيطة لا تصلح لحكم الدول ذات المكونات المختلفة وبنسب متفاوتة. ويقترح فقهاء القانون الدستور بدلا من الاغلبية مبدا الاجماع.

ولكن للقرار ابعاد سياسية اخرى وهي تعبير اخر عن كون العراق دولة فاشلة غير قادرة على ممارسة الديمقراطية بطريقة صحيحة. لان حرمان مواطني الاقليم من قوتهم اليومي امر محضور ومخالف للدستور العراقي و لكل القوانين السماوية والوضعية التي تدعو الى حفظ كرامة الانسان وحقه في الحياة الكريمة. وحتى اذا كانت حكومة الاقليم هو المسؤل الاساسي عن ما جرى فمن واجب الحكومة العراقية ان تحل هذه المسالة بالطرق التي تراها مناسبة ولكن لا تعاقب شعب كوردستان التي اصبحت رهينة هذا الخلاف السياسي.

ويرى اكثر من محلل سياسي ان للقرار ابعاد سياسية تتلخص في الرغبة في الانتقام من الكرد وقادتهم وتوجه العراق نحو الديكتاتورية وتحقيق اجندات ايرانية وهذا ما سنبينه ادناه.

علما ان الاطراف الشيعية التي لها مواقف وخلافات سياسية مع قادة الاقليم هي التي تبنت مشروع القرار والتي كانت فيها اصلا شروط تعجيزية تجاه الكرد. وكانت نواب الحكمة برئاسة عمار الحكيم ، ونواب الصادقون الخاص بعصائب اهل الحق ،ونواب دولة القانون (جماعة المالكي ) ونواب الفتح ( العمري) قد اقترحو على البرلمان مشروع تطالب الاقليم بتسليم 480 الف برميل نفط يوميا وكل موارد الاقليم المالية مقابل 320 مليار دينار كرواتب لموظفي الاقليم . وبعد نقاش ازيلت وبظغط من الطرف السنة العرب بعض الفقرات من القرار وازيلت الارقام منها ولكن تظل القرار فيها المطاطية قد تستخدمها الاطراف الشيعية لتحقيق مكاسب سياسية في المستقبل (https://www.raialyoum.com/index ).

علما يؤكد الخبراء في مجال الطاقة في الاقليم ليس في امكانية الاقليم بعد 16احداث اكتوبر والتي فقد الاقليم فيها الكثير من حقول النفط والغاز للميلشيات الشيعية القدرة على انتاج اكثر 450 الى 500 الف برميل يوميا في احسن الاحوال. ومن الجدير بالذكر ان هناك اتفاقات سابقة بان تسلم حكومة المركز نصف رواتب الاقليم ( 320 مليار دينار ) وتقوم حكومة الاقليم بضمان النصف الاخر من تصدير النفط مستقلا عن شركة سومو لتصدير النفط العراقي. كما ان هناك اتفاق مسبق بين الاقليم وحكومة عادل عبدالمهدي والتي اقرته حكومة مصطفى الكاظمي ان تذهب نصف موارد المالية من الكمارك ورسوم المنافذ الدولية الى الحكومة المركزية ولكن القانون الذي حاول الاطراف الشيعية تمريره تطالب بجميع موارد الاقليم المالية وليست الموارد التي تدخل ضمن الصلاحيات الفيدرالية. اذن باختصار عبر الاطراف الشيعية عن رغبة لا تختلف فيها النخبة السياسية العراقية من يمينها الى يساريها بانها لا تفهم ولا تقبل الفيدرالية وان تصورها لمستقبل العلاقة مع الاقليم لا تختلف عن مشروع الحكم الذاتي الذي شرعه صدام حسن ونفذه احاديا باعلان حرب الابادة. اذن نحن اما مبادرة سياسية ذات ابعاد خطرة لا تقصد حكام الاقليم فقط بل شعب كوردستان ومكتسباته الدستورية.

ما السبب اذن لاعلان الاطراف الشيعية هذا المبادرة؟ هناك من حلل ذلك في الرغبة من الانتقام من حكومة الاقليم التي تعيش بعض الضعف الداخلي ، وهناك من يرى كون المشروع مناورة سياسية انتخابية من قبل الاطراف الشيعية لاستغلال كوردفوبيا في الشارع العراقي لمكاسب انتخابية ويعتقد البعض ان القانون المذكور ما هي الا خطوة لاضعاف حكومة الكاظمي المتحالف مع امريكا وقادة الاقليم للحد من نفوذ اللميشيات العراقية. و في تصورنا كل هذه الاسباب لها دور ولكن السبب الرئيسي هو تعبير عن رغبة ايرانية في الانتقام من الحزب الديمقراطي الكوردستاني لانها تتعاون مع الاميركان لابعاد النفوذ الايراني من سنجار واستغلال الظروف في البيت الابيض حيث ان الادارة الامريكية منهمكة بالانتخابات.

نحب هنا الاشارة ان الاطراف الشيعية المذهبية تنطلق من رؤية شمولية تجاه المسألة الكوردية. وان قادتها تحمل افكارمعادية للكورد. واحب ان اسرد هنا كشاهد عيان بعض الاحداث التي تؤكد ما نقوله. ان الاطراف الشيعية العراقية تحمل تجاه الكرد كره معقد وذات طبيعة مركبة ( قوميا وطائفيا). وبخلاف ما كانت تردده بعض قادة الكورد لم يكن الاطراف الشيعية يوما صديق القضية الكوردية فلم يكن لا عمار الحكيم ولاعمه محمد باقر الحكيم ( المسمى شهيد المحراب ) وجده اية الله محسن الحكيم يوما صديق الكورد. فحين كنت ابحث في الوثائق البريطانية في لندن وجدت وثيقة تؤكد ان معارضة محسن الحكيم لفتوى الحرب الذي اصدرها علماء العراق ضد الحركة الكوردية لم تكن برغبة من محسن الحكيم بل بطلب من سفير شاه ايران في بغداد. ( انظر : FO,371.234 .23-5-1965. Iraq internal Affairs) ) وحين كنت في زيارة الى ايران حاملا الدعم المادي للاجئين الكرد هناك التقيت في تموز عام 1988بمحمد باقر في قم حيث كانت هناك مناورة عسكرية وفي الاثناء الحديث بيننا قال الحكيم " ان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية هي التي تمثل كل العراقيين شيع وسنة وكردا وعربا وان الاطراف الكوردية السياسية تخدم مشاريع اسرائيل والغرب". اما عن موقف عمار الحكيم فكان واضحا في تصريحه العدائي ضد الاستفتاء. وفي نفس السفرة طلب محمد باقر من هادي العامري ان ياساعدني في الوصول الى سنندج وفي الطريق صار بننا حديث طويل ومن ضمن ماقاله العامري الذي كان انذاك احد منتسبي لواء بدر " ان كل اسلامييى كوردستان وهابيين والحركة الكوردية لها ارتباطات مشبوهة وان الجمهورية الاسلامية ترصدها بدقة ".

وبما يتعلق بالموقف من قضية الرواتب اعرب الحكيم الامس عن موقفه القوى ، بالقول “كان بالإمكان بتمرير القانون من دون الاشارة الى النقطة المتعلقة بإقليم كردستان تمهيدا لحسم الموضوع في وقت اخر مع التأكيد على معادلة الحق والواجب بين الجميع”، مشيرا الى ان ادارة الموارد المالية حق حصري للحكومة الاتحادية ولا يمكن لأي جهة ان تختزل ما تملك وتطالب الدولة بما تبقى فللدولة هيبة وحقوق وسطوة وصلاحيات، كما ان منطق الاستحواذ ومطالبة الدولة بما تبقى سيحول العراق الى كانتونات”.

(الحكيم يرفض كسر الكرد ويؤكد: التعديلات على قانون الانتخابات ...www.mawazin.net ) وهذه تلميحات واتهمات صريحة موجهة الى السيد مسعود البارزاني .

اذن هناك عداء صريح في الشارع العراقي تجاه الكورد قد وضعت جذورها الشوفينين العرب وأصّلتها وعمّقتها الاطراف الشيعية. وقد ساهم ضعف اداء الاطراف السياسية الكوردية في بغداد في تبيان مظلومية شعب كوردستان وعدم توضيح بالقدر الكافي تصورات موقف حكومة الاقليم في القضايا الخلافية بين بغداد واربيل في تعزيز المواقف السياسية المعادية تجاه الكورد.

ما هي انعكاسات القرار على الاقليم و كيف يمكن التصدي لهذا القانون وقد صدر من البرلمان العراقي والحكومة ملزمة بتطبيقيها؟ اذا لم تتخذ الحكومة في الاقليم موقف موحد وبدبلوماسية فعالة داخليا وخارجيا ستكون للقرار نتائج كارثية على شعب كوردستان. علما تعيش حكومة السيد مسرور البارزاني في ازمة مادية حادة ورثتها عن الحكومات السابقة.

وكما ان لايران مواقف عدائية من قحكومة الاقليم. وقد طلبت الحكومة الايراتية من الكرد في الماضي وفي عدة مناسبات السماح باستخدام الخط الواصل بين سنجار وسوريا لارسال الدعم للمليشيات الشيعية المحاربة في سوريا ولكن تم رفضها. ويعتبر سنجار نقطة استراتيجية في سياسة ايران نحو الهيمنة في الشرق الاوسط واستغلت كارثة 16 اكتوبر لبناء تحصينات عسكرية ونصبت صواريخ في منطقة يمكن ان تستخدم في المستقبل ضد اسرائيل وتركيا وحكومة الاقليم. وتنسق في هذه السياسة في السيطرة على الارض هناك مع مليشيات شيعية وجماعة ب ك ك . لذلك ان الاتفاق التي وقعت بين حكومة الاقليم وحكومة الكاظمي لخروج ب ك ك والمليشيات من هناك . اثارت سخط الايرانيين والمليشيات الشيعية وقالوها بالحرف الواحد لن يسمحوا بتنفيذ الاتفاق. اذن ان هناك تحدي صارخ من مليشيات لقرار رئيس الوزراء. فصعدت الحكومة الايرانية في الاونة الاخيرة من عدائها للحزب الديمقراطي الكوردستاني وصرح وزير الدفاع الايراني " باننا لن نسمح لاسرائيل واعداء ايران لبناء قواعد عسكرية قريبة من حدودنا" فسر البعض هذا التصريح تهديدا لكل من الامارات العربية المتحدة وحكومة الاقليم في كوردستان. اذن يجب ان نفهم القرار الاخير في البرلمان بمنع ارسال رواتب موظفي الاقليم ضمن هذه السياسة الايرانية.

 نعتقد ان الاوان لحكومة الاقليم ان تتخذ القرارت المصيرية والحازمة للتصدي لهذا الوضع التي تهدد الاقليم برمته.

تناولت الصحف الكوردية ومواقع التواصل الاجتماعي خلال اليومين الاخيرين ابعاد القرار الصادر فمنهم من اقترح بارسال وفد الى بغداد لمناقشة الموضوع مع الاطراف السياسية هناك للوصول الى حل وسط وحسم بعض الخلافات وبسرعة . وهناك من يدعو الى سحب نواب والمسؤليين الكورد كبادرة اعتراض على القرار.ولكننا نرى ان هناك خيارين يجب ان ينفذ احدهما وبحزم وسنتطرق ادناه الى السمات الايجابية والسلبية لكل منهما.

اولا المراهنة على العراق :

وهذا يعني التوجه نحو بغداد والوصول الى بعض المساومات مع الحكومة والاطراف السياسية هناك.

و ليس هناك من بديل الا ارسال وفد سياسي رفيع المستوى بشخص كاك مسعود البارزاني وكاك لاهور او قادة بارزين من الاتحاد الوطني. وان هذا الوفد يجب ان ينظم اليها خبراء في كافة المسائل الخلافية بين بغداد واربيل . وكما انه من المطلوب من الوفد اشراك السفير الامريكي والسيدة بلاسخارت ، ممثلة سكرتير الامم المتحدة في العراق ، وسفير ايران في بغداد. كما انه من الضروري اللقاء بقادة السنة العرب والشخصيات السياسية والعلمية ورؤساء العشائر .ومن الضروري ايضاان تقوم الوفد بزيارة مراجع الشيعة وتبيان الموقف الكوردي واعطاء الدبلوماسية والزيارات المكوكية وقتا غير قليلا وعدم التسرع في العودة الى الاقليم قبل حسم بعض الامور وبحضور اطراف ثالثة ممن تم الاشارة اليهم.

وفي تصورنا على الوفد الكوردي ان تتفاوض بمنطق الواقعية وان تدرك مسبقا نقاط ضعفها ونقاط ضعف الطرف المقابل. فمثلا ، يمكن التوصل الى حل عاجل لتسليم كمية من نفط الاقليم الى شركة سومو للبيع والاتفاق الفوري على اليات تنفيذ تلك القرار. وكما انه من الضروري الاتفاق مع حكومة الكاظمي على اليات تنفيذ ما تم الاتفاق بقيام الحكومة المركزية بالتنسيق مع حكومة الاقليم في ادارة الكمارك والمنافذ الحدودية.والحصول على موقف صريح من المحكمة الاتحادية العراقية من المطالب الشيعية في السيطرة على معظم موارد الاقليم.

ولكننا على قناعة راسخة بأن هذا الخيار لن تنجح لان ايران لن تقبل باقل من اذلال الكرد والطلب منهم اعلان البراءة من امريكا والتخلي من اتفاقية سنجار وقيام قادة الكورد بالتخلي عن الكاظمي .كما ان موازيين القوى في بغداد والسيطرة الكاملة للمليشيات على مقدرات العراق وفي بغداد العاصمة بالذات لن تخلق الاجواء المساعدة للوصول الى مساومات .اضف الى ذلك ان الانقسام داخل البيت الكوردي واضح وصريح وان قادة الشيعة وايران على اطلاع جيد وعن كثب بها . وحتى اذا تم الوصول الى المساومات فلن تلتزم بها الاطراف السياسية وستخضع للرغبات الايرانية.

سياسة دبلوماسية ذات ابعاد عديدة

اذن لا بد من اتخاذ سياسة تركز بعدها الاول على المصالحة بين الاطراف السياسية الكوردية والمصالحة مع الشعب والتوجه الى حكومة ولايات المتحدة والاتحاد الاوربي للحصول على الدعم السياسي والحصول على المساعدات اقتصادية وقرض عاجل لتفادي الكارثة الاقتصادية في الاقليم.

 علما وقد صرح جون بولتن ، المستشار الامني السابق للرئيس دونالد ترامب ،ان على الكورد ان يستعدوا لكل الاحتمالات وان تفكيك العراق واستقلال كوردستان شيء نافع لاميركا"(todaynewsiq.net/18796--.html).

وكما ان هناك تلميحات بأن الوضع في العراق وايران قد تنفجر لذلك ينصح حكومة الاقليم بالتريث ايضا. .

بعد التطهير في البنتاغون ، يشعر مسؤولو الأمن القومي السابقون بالقلق من تداعيات ذلك إذا شن الرئيس ترامب عملاً عسكريًا غير مبرر ضد إيران أو إجراء تغييرات كبيرة في أفغانستان في أيامه الأخيرة في منصبه.

هذا بالإضافة إلى الطرق التي يؤدي بها رفض الرئيس ترامب التنازل ومنح الرئيس المنتخب بايدن الوصول إلى المواد الاستخباراتية إلى الإضرار بالأمن القومي بالفعل.

يقول كوري شاك ، الذي خدم في مجلس الأمن القومي التابع لجورج دبليو بوش وأيضًا في مناصب رفيعة في البنتاغون ووزارة الخارجية: "السيناريو الذي يقلق معظم رجال الأمن القومي هو توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية". "لأن حملة" الضغط الأقصى "التي كانت توقيع السياسة الخارجية لإدارة ترامب لم تحقق سوى القليل من النتائج الإيجابية".

أقيل أربعة مسؤولين كبار في البنتاغون ، من بينهم وزير الدفاع مارك إسبر ، أو استقالوا يومي الاثنين والثلاثاء. أخذ الموالون لترامب مكانهم. كما أُجبر اثنان من كبار المسؤولين في وزارة الأمن الداخلي على الاستقالة هذا الأسبوع أيضًا.

الهزة في البنتاغون تضع الموالين لترامب في أدوار رفيعة

وفي حديثه إلى ماري لويز كيلي حول "كل الأشياء التي تم أخذها في الاعتبار" ، قال شاك "عددًا من الأشخاص الجادين في مجال الأمن القومي قلقون حقًا" من أن تطهير ترامب "يضع أشخاصًا أكثر مرونة من أجل إنهاء إدارته بضجة.

تحذر شاك من أنها نفسها متشككة في أن هجومًا على إيران سيحدث ، وذلك أساسًا لأنه سيتطلب التنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة الذين سيعارضونه.

نيكولاس بيرنز ، الذي عمل في وظائف مختلفة بما في ذلك وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية خلال إدارة جورج دبليو بوش وفي مجلس الأمن القومي للرؤساء جورج إتش. يتفق بوش وكلينتون على أن خبراء السياسة الخارجية قلقون من توجيه ضربة استباقية لإيران.

هناك مخاوف أخرى في مجتمع الأمن القومي تتمثل في الانسحاب السريع للقوات من أفغانستان ، كما أخبر كل الأشياء تم اعتبارها.

يقول بيرنز: "قد يحاول الرئيس ترامب تسريع محادثات السلام الأفغانية ، وإنهاء الحرب هناك ، وبالتالي سحب القوات العسكرية الأمريكية بطريقة تكون غير مواتية للحكومة الأفغانية". أعني ، الخوف هو أن الرئيس ترامب لن يكون حازمًا بما فيه الكفاية في التفاوض مع طالبان.

جادل كبار الجنرالات والمدنيين بأن الوضع حاليًا متقلب للغاية بحيث لا يمكن مغادرة أفغانستان بسرعة.

كلا السيناريوهين - إيران وأفغانستان - "سيكون لهما تأثير مباشر على أمننا القومي بعد عام من الآن ، وسنتين من الآن ، وبالتأكيد سيكون لهما تأثير على فريق الرئيس المنتخب بايدن عندما يأتون في أوائل عام 2021 ،" بيرنز يقول

https://www.npr.org/.../former-national-security...

و كتب معلق في محطة تلفزيون CNN الامريكية من المهم أن نضع هذا في الاعتبار وسط تكهنات - مرة أخرى خلال فترة البطة العرجاء الرئاسية ( المقصود هنا الرئيس ترامب مجروح لانه خسر الانتخابات) أنه في الأسابيع القليلة الماضية في منصبه ، سيأمر دونالد ترامب بعمل عسكري أمريكي ضد إيران أو يمنح إسرائيل الضوء الأخضر ، بالإضافة إلى بعض المساعدة ، للقيام بذلك من تلقاء نفسها.

 https://edition.cnn.com/.../pentagon-policy.../index.html

ونشرت جريدة جيروسليم بوست مقالا مطولا حول الموضوع قائلا: ان هناك

العديد من التلميحات لعمل اسرائيل –امريكي مشترك ضد ايران. الأول كان إقالة مارك إسبر من منصب وزير الدفاع الأسبوع الماضي واستبداله وغيره من كبار المسؤولين في البنتاغون بمنظري ترامب الأيديولوجيين. أثارت بعض وسائل الإعلام في الولايات المتحدة احتمال أن يكون ترامب يريد إخراج إسبر من الطريق ، حتى يتمكن بسهولة أكبر من تنفيذ تحركات عسكرية مثيرة للجدل في الخارج من ضمنها في ايران والعراق وافغانستان.

بالإضافة إلى ذلك ، ليس هناك شك في أن هناك تنسيقًا كبيرًا يجري بالفعل بشأن إيران. كان إليوت أبرامز ، كبير مبعوثي الإدارة بشأن إيران ، في إسرائيل هذا الأسبوع لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وسيكون وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو هنا الأسبوع المقبل لمدة ثلاثة أيام لمواصلة تلك المحادثات. ومساء الخميس ، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي اللفتنانت جنرال. أجرى أفيف كوخافي مكالمة فيديو مع نظيره الأمريكي ، رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارك ميلي.

ثم كانت هناك المقابلة التي أجراها HR McMaster ، مستشار الأمن القومي السابق لترامب ، مع قناة Fox News يوم الأربعاء ، والتي أثار فيها احتمال أن تهاجم إسرائيل - خوفًا من سياسات الرئيس المنتخب جو بايدن تجاه إيران - إيران في نهاية ولاية ترامب. في المكتب.

بالنسبة للمراقبين الإسرائيليين الإيرانيين المخضرمين ، يبدو هذا وكأنه إعادة لما حدث في عام 2008 وكذلك في عام 2012 عندما بدت إسرائيل أيضًا على وشك شن هجوم. بينما أكد الوزراء في وقت لاحق أن نتنياهو أراد في الواقع شن هجوم في عام 2012 ، فقد فشل في نهاية المطاف في حشد الدعم في مجلس الوزراء ، لذلك لم يكن أمام الجيش الإسرائيلي خيار سوى التراجع.

من المهم أن نضع هذا في الاعتبار وسط التكهنات الحالية. في حين أن كل شيء ممكن - خاصة مع ترامب - لا يبدو أن هناك حاجة ملحة الآن للهجوم.

لا توجد أيضًا مؤشرات على وجود نشاط في الجيش الإسرائيلي من شأنه أن يشير إلى حرب محتملة ، مثل تعزيز القوات في الشمال أو تحضير الجبهة الداخلية للهجوم الصاروخي الذي سيتبع على الأرجح. من ناحية أخرى ، لا ينبغي بالضرورة أن نتوقع رؤية تحركات من شأنها أن تؤدي إلى إضراب في التخطيط. في عام 2007 ، قبل قصف إسرائيل للمفاعل النووي السوري ، لم يعرف أحد تقريبًا عن ذلك داخل الجيش الإسرائيلي ، ناهيك عن جميع أنحاء البلاد.

عندما يتعلق الأمر بالشعور بالإلحاح ، في حين أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأسبوع الماضي حول مخزون إيران المتزايد من اليورانيوم مثير للقلق ، فإن طهران لا تزال غير على وشك بناء قنبلة لأنها لم تقم بعد بتخصيب اليورانيوم إلى مستويات عسكرية. . إذا حدث ذلك ، فمن المؤكد أن الساعة ستبدأ في الاقتراب من قصف محتمل. لكن في غياب مثل هذا الإثراء - أو بعض المعلومات الاستخباراتية السرية الأخرى التي لا يعرفها الجمهور - لا يبدو أن هناك سببًا مباشرًا للهجوم في الوقت الحالي.

ضع في اعتبارك أن الضربة الإسرائيلية ضد إيران معقدة للغاية وكان الجيش الإسرائيلي ينظر إليها دائمًا على أنها الملاذ الأخير. كل ما في الأمر أن التهديد لم يصل بعد إلى درجة تبرر الضربة العسكرية.

يواجه نتنياهو صعوبة كافية في التوجه إلى حملة انتخابية جديدة ، والتي لديها فرصة جيدة للبدء في وقت ما في الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين. أدت إدارته لأزمة فيروس كورونا إلى إضعافه وتراجع شعبيته. ربما لن تساعد حرب بآلاف الصواريخ التي تمطر في جميع أنحاء إسرائيل.

على الرغم من كل ما سبق ، من المهم أن تضع في اعتبارك أن كل شيء ممكن تقريبًا عند التعامل مع هذين الزعيمين - ترامب ونتنياهو - اللذين لا يمكن التنبؤ بهما ومستعدان لفعل الكثير للبقاء على صلة بالموضوع وفي المنصب.

(https://www.jpost.com/.../are-israel-and-the-us-planning...

المصالحة بين الاطراف الكوردية:

اما المصالحة بين الاطراف السياسية فهي باتت ضرورة تاريخية ومصيرية . و في دراسة تاريخ الحركة الكوردية المعاصرة تبين لنا متى ما اتفق قادة الكورد كان هناك المكاسب للكورد ولتلك الاطراف . فمثلا ، اقتنع السيد جلال الطالباني بعد الحرب الاهلية بان ادامة تلك الحرب لن تخدم احد فقام بمبادرات جريئة بالتصالح مع كاك مسعود ومن خلال الوحدةوالتنسق في المواقف حقق الكورد انتفاضة 1991 وادخال بعض المواد الدستورية لصالح الكوردفي الدستور العراقي لعام 2005. وحين كان قادة الكورد على اتفاق بينهم اصبحوا صناع القرار في بغداد وسموهم الاعلام ب" صناع الملوك في بغداد".

ان المساومة بين كاك مسرور وكاك لاهور القائدين الشابين كفيل بحل الكثير من مشاكل الاقليم. وان الاوان ان يقوم كاك مسعود باتخاذ مبادرة من هذا القبيل . من المؤسف اننا نلاحظ ان قادة الكورد مستعدون للتنازل لغيرهم ولكنهم يترددون في عقد المساومات بينهم . ونعتقد ان الاوان ان تحث الشخصيات الكوردية حكومة ولايات المتحدة الامريكية بالقيام بمبادرة شبيهة بمبادرة واشنطن عام 1998 والتي انتهت بما سميت ب "تفاهم واشنطن" والتي انهت الحرب الاهلية. ومن المطلوب ايضا من الاطراف السياسية الكوردية الاخرى حث الحزبين الرئيسيين على تخفيف الخلاف بينهما وتحقيق المصالحة التاريخية.

كما ان حكومة الاقليم الاقليم لا تستطيع مجابهة الاعداء في بغداد والدول الاقليمية وهي قد قامت بعدة سياسات التي افقدتها ثقة قطاعات واسعة من شعب كوردستان. وان هذه المصالحة مع الشعب تعني قبل كل شيء المبادرة باعلان مصالحة وطنية شاملة مع جميع الاطراف السياسية واشراكهم في صنع القرارات المصيرية واصلاح السياسات الخاطئة تجاه بعض القوى السياسية. ولكن قبل كل شيء المصالحة مع الشعب تعني ضمان قوته اليومي. وهذا يتطلب المبادرة وعلى اعلى المستويات باعلان في البرلمان وفي كل المنابر الاعلامية الرسمية عن موارد الاقليم النفطية والكمارك وضرائب الشركات الكبرى. ان شعب كوردستان يعي جيدا الحقائق على الارض فمن جانب تعلن الحكومة انها لا تملك الموارد المالية لدفع رواتب الناس ولكن من جانب اخر تقوم الشركات المالكة للمسؤليين باعلان مشاريع تكلف ملايين دولارات. اذن نحن بحاجة الى سياسات اقتصادية اصلاحية تضمن للجماهير قوتها لا تقطع مداخيلها باسم الاصلاح في حين تبقى مصالح اغنياء كوردستان بعيدة من المساس بها. وان الد اعداء الكورد اليوم هم الطبقة الطفيلية الفاسدة التي تنخر في عظام ولحم شعب كوردستان.

المفاوضات مع بغداد:

ان خير استراتيجية لحكومة الاقليم تجاه المفاوضات في بغداد حاليا هو اشعارها بان موقفها الحالي ولعدة سنوات قادرة على البقاء وقد تلتجيء الى سياسات تعزز استقلالها الاقتصادي عن بغداد.

وهنا يطلب الشارع الكوردي ان تقوم الحكومة بمبادرو وطنية تسمى بمبادرة " الخلاص الوطني لاقتصاد الاقليم" تساهم فيها اصحاب الملايين في كوردستان واصدقاء كوردستان من الشخصيات السياسية والمالية الصديقة والمؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي . ولن تنجح هذه المبادرة الا في حالة تحقيق الوحدة الوطنية بين القوى الكوردستانية. وان على حكومة كاك مسرور البارزاني ان تستفيد من تجربة محمد بن سلمان في معالجة الاقتصاد السعودي المنهار حيث صادر او اجبر حتى اقربائها الامراء على التخلي عن البلايين من الدولارات وبالتبرع للدولة مقابل اعادت بعض تلك الاموال لهم في المستقبل.

 هناك من يروج للاستسلام الكامل لبغداد فهذه سياسة عقيمة ولن تنفع الكورد وان الماضي خير دليل لنا .على قادة الاقليم ان يدركوا ان ضعف الاطراف الشيعية في بغداد ليس اقل من ضعفهم فهم محاصرون من شعبهم ومقراتهم محروقة وان العراق مقدم على كوارث اقتصادية وسياسية قد تؤدي الانتخابات القادمة الى تفجير الكثير من التناقضات في الشارع السياسي العراقي.

ولا يخفى علينا أنّ سوء إدارة ملف النفط، والغاز والإخفاق فيه، وعدم الشفافية في إدارة موارده، وعدم القدرة إلى دفع رواتب منتسبي الإقليم، خلقت أجواء سلبية بحيث أصبحت هناك رأي عام مقبول إلى حد ما في الإقليم تدعو إلى التخلي عن هذا الملف. وازداد هذا الشعور مؤامرة دولية وإقليمية ضد الاستقلال. يقول أصحاب هذا الرأي أنّه لا خيار لنا إلا تسليم كافة الموارد السيادية للمركز لضمان حصة الإقليم من الميزانية الفيدرالية. وهناك أشخاص وهيئات سياسية كوردية تسعى لتحقيق هذا الهدف.

وتتلخص التحفظات على هذا الخيار في الجانب القانوني والسياسي والعملي منه أنّ حق الإقليم لإدراة موارد الطاقة كالنفط والغاز هو حق دستوري ورد في المواد 111و 112 ومكسب تاريخي لا يمكن لأحد حتى حكومة الإقليم التفريط به. والتفريط به يعتبر عمل غير دستوري ويشكل سابقة خطرة للمستقبل لمطالبة المركز لنا بالتفريط بحقوق أخرى. وإنّ هذه المكاسب التاريخية حققتها تضحيات شعب كوردستان في العقود الماضية وليست هبة حتى نتنازل عنه تحت ظغوط من المركز.

كما أنّ تاريخ العراق الحديث يثبت أنّ لحكومة المركز نزعة نحو المركزية في الإدارة والشوفينية وعدم تقبل التنوع السياسي والقومي وكل اتفاق نصل إليه مع الحكومة الحالية قد تتنصل عنها الحكومة بعد فترة أو تاتي حكومة أخرى وتتنصل عنها في المستقبل . كما أن تسليم ملف النفط والغاز كليًا إلى بغداد معناه هدم ما تم بنائه في السنين الماضية وتؤثر على مصداقية الإقليم في تطلعاته المستقبلية للاستفادة من هذه الصناعة الاستراتيجية لمستقبل شعب كوردستان.

ما البديل اذن بالنسبة لملف النفط والغاز؟:

بقدر ما هناك من تحديات لتطوير الصناعة النفطية في الإقليم هناك فرص لم تستغل بعد بشرط ترفع عنها الهيمنة الحزبية والفساد وسوء الإدارة.

فبدلًا من تسليم كامل لملف النفط والغاز نرى من الضروري التركيز على مايلي:

1) الوصول إلى حل تساومي يعطي المركز قسم من الموارد النفطية والغاز مقابل إرسال حصة الإقليم في الميزانية العامة. ويجب أن تتصف الاتفاقية بالشفافية والوضوح وغير قابلة للتأويل أو التنصل من قبل أي من الطرفيين ولن تكون ذات طابع مؤقت.

2) الاتفاق مع المركز على وجود شفافية كاملة ومراقبة مالية دقيقية حتى تكون الإقليم على علم بالموارد المالية التي تأتي إلى المركز من النفط والغاز وكذلك على الإقليم أن تعطي المركز كل البيانات المتعلقة بالموارد النفطية والغاز.

3) أن تصل الإقليم والمركز إلى تسوية معقولة لحل كل التزامات الإقليم للشركات المحلية والدولية التي تعمل حاليًا في الإقليم، ويكون للولايات المتحدة الأمريكية دور الدولة الضامنة في ذلك.

4) أن يكون للإقليم حق تطوير الحقول النفطية والغازية الحالية في الإقليم بالتشاور مع المركز ووضع آلية واضحة لذلك في قانون النفط والغاز التي تتفادى المركز لحد الآن تشريعه.

5) أن يكون للإقليم حق البحث والتعاقد مع الشركات الأجنبية لمشاريع جديدة في حقلي النفط والغاز .

ولضمان سياسة نفطية سليمة يجب في تصورنا :

1) مراجعة سياسات وآليات تنفيذ العقود السابقة والمستقبلية.

2 ) التركيز على ضرورة قيام الحكومة الفيدرالية بإعلان قانون النفط والغاز التي نص عليه الدستور وعدم المساومة بالحقوق التي خولت للإقليم في الدستور.

3) تحويل ملف النفط والغاز من ملف تصادمي وصراعي ومضر مع الحكومة المركزية إلى ملف تعاوني ومفيد للطرفيين.

4) عدم السماح بتسيس حقوق الإقليم من الموراد النفطية والغازية وفي حالة وجود خلاف في هذا المضمار من الضروري اللجوء إلى المحكمة الاتحادية وفقهاء الدستور الدوليين، والتدخل من قبل الإدارة الأمريكية لفض أي خلاف تحصل بين الإقليم والمركز.

4) تحويل إدارة هذا الملف من وزارة المصادر الطبيعية الحالية إلى هيئة مرتبطة مباشرة بمكتب رئيس الوزراء تديرها خبراء غير مرتبطين حزبيًا وغير مسيسين وتدار لفترة تحت إشراف لجنة من الخبراء الدوليين.

5) تفعيل صندوق إقليم كوردستان وتوديع العوائد النفطية والغازية في بنك خاص بها تدار من قبل لجنة مهنية وبشفافية بعيدة عن أية هيمنة حزبية أو سياسية.

لذلك ان اقتصاد الاقليم بحاجة الى جرعات مؤقتة تساعدها للوقوف على رجليه والصمود في المفاوضات مع بغداد لتفادي الكارثة اقتصادية على شعب كوردستان.